وزير الداخلية: تم تحديد هويات بعض المذنبين وتوقيفهم

إيران تُعلن أن «الإهمال والتقصير» تسببا بانفجار ميناء رجائي وتوقعات باستمرار ارتفاع عدد الضحايا مع زيادة عدد المفقودين

جهود حثيثة لإطفاء الحريق في ميناء رجائي أمس (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: لليوم الثالث على التوالي استمر الحريق الذي سببه انفجار ميناء رجائي في بندر عباس جنوب ايران، حيث واصل عناصر الإطفاء العمل على إخماده مع توقع استمرار ارتفاع عدد القتلى، حيث أعلن وزير الداخلية الإيراني إسكندر مومني أن حصيلة ضحايا الانفجار ارتفعت إلى 46 قتيلا، مشيرا إلى أن عدد المفقودين أو الجثث التي لم يتم التعرف عليها يساوي عدد الوفيات.

وكشف الوزير ان انفجار ميناء رجائي ناجم عن «إهمال»، وأضاف مؤمني للتلفزيون الرسمي «تم تحديد هويات بعض المذنبين وتوقيفهم.. حصل تقصير وخصوصا عدم الالتزام بالإجراءات الأمنية وإهمال على صعيد الدفاع المدني»، وذلك بعد ان أمر المرشد الأعلى لإيران علي خامنئي، المسؤولين بإجراء تحقيق لتحديد ما إذا كان هناك «إهمال أو تعمد» وراء الحادث بشكل كامل ومتابعته وفقا للقوانين المرعية.

وقال في بيان تعزية: يجب على جميع المسؤولين اعتبار أنفسهم ملزمين بمنع وقوع الحوادث المريرة والمسببة للاضرار.

وأفادت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إرنا)، نقلا عن مهرداد حسن زاده مدير إدارة الأزمات في محافظة هرمزكان، أنه «ما زال 138 جريحا فقط في المستشفى». وتجاوز عدد الجرحى الألف إثر انفجارات وحرائق طالت عدة حاويات في الميناء. ولم يتضح على الفور سبب الانفجار، لكن مكتب الجمارك في الميناء قال إنه على الأرجح ناتج عن حريق اندلع في مستودع لتخزين المواد الخطرة والكيميائية. وأظهرت صور لكاميرات المراقبة انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي أن الحادث بدأ بحريق صغير وتصاعد دخان برتقالي إلى بني اللون، قبل أن تنفجر كرة من النار.

وأمكن رؤية الحريق وهو يندلع في الحاويات المكدسة في مقابل مستودع، فيما تمر رافعة صغيرة بالقرب من الدخان ويظهر رجال يسيرون بالقرب منها.

بعد نحو دقيقة وثماني ثوان من ظهور الحريق الصغير وتصاعد الدخان، اندلعت كرة النار أثناء مرور مركبات بالقرب منها، وشوهد رجال يجرون محاولين الابتعاد عن الخطر.

ومنذ وقوع الانفجار، أمرت السلطات بإغلاق جميع المدارس والشركات في المنطقة، وحثت السكان على تجنب الخروج «حتى إشعار آخر» ووضع الكمامات الواقية.

ونقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن مصدر على صلة بالحرس الثوري الإيراني، طلب عدم الكشف عن هويته، قوله إن ما انفجر هو بركلوريت ال+صوديوم، وهو مكون رئيسي في الوقود الصلب للصواريخ.

على صعيد آخر، وفيما يتعلق بالمفاوضات غير المباشرة مع الولايات المتحدة، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية اسماعيل بقائي «الدخول في التفاصيل يجب أن يتم ضمن إطار التفاهمات العامة المتفق عليها. إن خطوطنا الحمراء جزء من المبادئ التفاوضية، ونحن نتابعها بجدية تامة».

إلى ذلك، أعلنت إيران أن وفدا فنيا من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أجرى محادثات فنية في طهران بشأن قضايا منها اتفاق الضمانات الخاص بعدم الانتشار النووي.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي، في إيجاز صحافي أسبوعي، إن «هذه المحادثات الفنية تأتي استمرارا للمحادثات التي جرت قبل أسبوع في طهران بين المسؤولين الإيرانيين والمدير العام للوكالة الدولية رافائيل غروسي».

وأضاف أنه «من المهم بالنسبة لنا أن تعمل الوكالة الدولية بمهامها الفنية بعيدا عن الضغوط السياسية».

وتحدث بقائي عن زيارة وفد الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إيران أمس، قائلا «زيارة الوفد الفني للوكالة تأتي استكمالا للمفاوضات التي جرت بين المدير العام للوكالة والمسؤولين الإيرانيين، حيث سيجري الوفد اليوم محادثات مع مسؤولي منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، وستكون المحادثات ذات طابع فني بحت. وستتناول المباحثات الموضوعات العالقة المتعلقة بقضايا الضمانات».

وكان غروسي، الذي زار طهران في 17 الجاري، قال إن «أي اتفاق تقني (إيراني ـ أميركي) يتم التوصل إليه يجب أن يخضع للتحقق من قبل الوكالة الدولية».

وعقدت إيران حتى الآن ثلاث جولات من المحادثات غير المباشرة مع الولايات المتحدة في مسقط وروما بحضور وزير خارجيتها عباس عراقجي والمبعوث الأميركي لشؤون الشرق الأوسط ستيف ويتكوف.

كوريا الشمالية تعترف بإرسال قوات لدعم الحرب الروسية ضد كييف

بوتين يعلن هدنة 3 أيام في أوكرانيا.. وترامب: «أريد وقفاً دائماً لإطلاق النار»

وحدة أوكرانية تطلق مدفعية هاوتزر نحو المواقع الروسية (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: أعلن «الكرملين» أمس أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمرا بوقف إطلاق النار لثلاثة أيام من 8 إلى 10 مايو في إطار الحرب مع أوكرانيا، تزامنا مع احتفالات موسكو بيوم النصر في الحرب العالمية الثانية، في مقابل ذلك قالت أوكرانيا إنها تريد وقفا فوريا لإطلاق النار «لمدة 30 يوما على الأقل».

وقال «الكرملين»: «انطلاقا من اعتبارات إنسانية، يعلن الجانب الروسي هدنة خلال الذكرى الثمانين ليوم النصر». وأضاف أنه من 8 إلى 10 مايو «ستتوقف كل الأعمال القتالية».

وأضاف «الكرملين»: «ترى روسيا أن على الجانب الأوكراني أن يحذو حذوها. وفي حال انتهاك الجانب الأوكراني للهدنة، سترد القوات المسلحة الروسية ردا مناسبا وفاعلا».

وشدد البيان على أن «الجانب الروسي يؤكد مجددا استعداده لإجراء مفاوضات سلام دون شروط مسبقة، تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمة الأوكرانية، وإلى تعاون بناء مع الشركاء الدوليين (بشأن تسوية الأزمة)».

وفيما يبدو انه رفض للهدنة التي اقترحها بوتين، أعلنت أوكرانيا أمس أنها تريد هدنة فورية مع روسيا «لمدة 30 يوما على الأقل»، متسائلة عن سبب إرجاء موسكو وقف الأعمال العدائية لمدة ثلاثة أيام الذي أعلنت عنه إلى مايو.

وكتب وزير الخارجية الأوكراني أندريه سيبيغا في منشور على منصة «إكس»: «إذا كانت روسيا تريد السلام حقا، فعليها وقف إطلاق النار فورا. لماذا الانتظار حتى 8 مايو؟»، داعيا إلى وقف إطلاق النار «لمدة 30 يوما على الأقل».

من جهته، أكد البيت الابيض أمس أن الرئيس الاميركي دونالد ترامب يريد وقفا «دائما» لإطلاق النار في أوكرانيا وليس فقط هدنة مؤقتة على غرار تلك التي أعلنها فلاديمير بوتين لثلاثة ايام بين الثامن والعاشر من مايو.

وقالت كارولاين ليفيت، المتحدثة باسم البيت الابيض، «أعلن الرئيس بوضوح أنه يريد وقفا دائما لإطلاق النار. اذا كان متفائلا بإمكان الوصول إلى اتفاق، فإنه ايضا واقعي، وعلى الرئيسين (الروسي والأوكراني) الجلوس إلى طاولة المفاوضات لإنهاء هذا الأمر».

وفي سياق متصل دانت كوريا الجنوبية بشدة أمس، إعلان كوريا الشمالية إرسال قوات إلى روسيا لدعم حربها على أوكرانيا متهمة بيونغ يانغ بـ«الاستهزاء» بالمجتمع الدولي من خلال تبرير نشر القوات.

ونقلت وكالة الأنباء الكورية الجنوبية (يونهاب) عن وزارة الخارجية الكورية الجنوبية قولها في بيان إن «بيونغ يانغ أكدت عبر وسائل إعلامها الرسمية للمرة الأولى أنها نشرت قوات في روسيا لمساعدة موسكو في حربها على كييف بموجب معاهدة الدفاع المشترك بين البلدين».

وأوضحت الوزارة أن «إرسال القوات الكورية الشمالية إلى جانب التعاون العسكري الأوسع بين روسيا وبيونغ يانغ يشكل انتهاكا خطيرا للأعراف الدولية بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الدولي».

من جانبه، شكر فلاديمير بوتين الزعيم الكوري الشمالي على «الإنجاز» الذي حققه جنوده. وقال في بيان صادر عن الكرملين إن «الأصدقاء الكوريين تصرفوا انطلاقا من شعور بالتضامن والعدالة والرفقة الحقيقية». وأضاف «نقدر ذلك كثيرا ونشعر بالامتنان الصادق شخصيا للرفيق كيم جونغ أون.. وللشعب الكوري الشمالي».

أنباء لبنانية

عون: قرار حصر السلاح اتخذ ولا عودة إلى لغة الحرب.. ووزير الداخلية: لبنان لن يسير بالأجندة الإسرائيلية والانتخابات البلدية قائمة

بدء العد التنازلي لـ «الأحد البلدي الأول».. جاهزية وتحسُّب للوضع الأمني

بيروت ـ ناجي شربل وأحمد عز الدين

لعل الرد اللبناني الأبرز على الضربة الجوية الإسرائيلية في الضاحية الجنوبية للعاصمة بيروت عصر الأحد، جاء على لسان رئيس الجمهورية العماد جوزف عون، الذي قال أثناء استقباله وفدا من مجلس الشيوخ الفرنسي في قصر بعبدا: «الانسحاب الإسرائيلي من التلال الخمس يشكل ضرورة للإسراع في استكمال انتشار الجيش حتى الحدود، بحيث تتولى الدولة وحدها مسؤولية أمن المنطقة. والجيش منتشر على الحدود الشمالية ـ الشرقية مع سورية، ويقوم بواجباته كاملة، ويتولى أيضا مكافحة الإرهاب، ومنع عمليات التهريب، وحفظ الأمن الداخلي».

وشدد رئيس الجمهورية على «حصر السلاح بيد الدولة اللبنانية»، قائلا: «القرار اتخذ، ومن غير المسموح العودة إلى لغة الحرب». وأضاف: «بدأنا اتخاذ الإصلاحات الضرورية، وسيتم استكمالها لأنها حاجة لبنانية قبل أن تكون مطلبا خارجيا».

وتناول «التركيز على مكافحة الفساد كجزء أساسي من الإصلاحات، بهدف خدمة المواطن وتعزيز النظام العام». وأعلن عن «تشكيل لجان مشتركة لبنانية ـ سورية لمعالجة المواضيع العالقة، بما في ذلك ترسيم الحدود البرية والبحرية، وأوضاع النازحين السوريين الموجودين في لبنان لأسباب اقتصادية». وشدد على «إجراء الانتخابات البلدية في موعدها». وقال ان «دور الدولة هو تأمين العملية الانتخابية أمنيا وإداريا، فيما يبقى الخيار للبنانيين في اختيار من يمثلهم في المجالس البلدية والاختيارية».

كذلك لفت قول وزير الداخلية والبلديات العميد أحمد الحجار إلى «ان لبنان لن يسير وفق الأجندة الإسرائيلية»، وبالتالي تأكيد الحكومة المضي في إجراء الانتخابات البلدية والاختيارية التي تفتتح أولى جولاتها الأحد المقبل في 4 مايو من محافظة جبل لبنان.

وأضاف الحجار: «هناك تحسب للوضع الأمني في كل مناطق لبنان، والجهد الديبلوماسي يقوم به رئيس الجمهورية كما رئيس الحكومة، للتأكيد على أن الدولة تكرس سيادتها عبر إنجاز الاستحقاق الانتخابي في وقته».

كلام الحجار تلا زيارة رئيس الحكومة نواف سلام إلى مقر وزارة الداخلية والبلديات في الصنائع، حيث تم إطلاق غرفة العمليات الخاصة بالانتخابات البلدية والاختيارية، والإعلان عن جهوزية الوزارة للاستحقاق المنتظر، والعائدة آخر جولاته إلى 2016.

وتحدث رئيس الحكومة عن تأكده من جهوزية الوزارة للإشراف على العملية الانتخابية، معتبرا انه «لعل الانتخابات البلدية خطوة أولى على تفعيل اللامركزية الإدارية التي طال انتظارها». وقال سلام: «هي خطوة أولى من أجل تفعيل مسألة اللامركزية الإدارية الموسعة، وكنا نعدها في البيان الوزاري لاستكمال ما لم يطبق في اتفاق الطائف».

في الاثناء، دخل أهالي محافظة جبل لبنان العد التنازلي لـ«موقعة الأحد البلدي الأول»، على وقع مواجهات حزبية مغلفة بالطابع العائلي. وتشهد مدن وبلدات الحدت (قضاء المتن الجنوبي) والجديدة ـ البوشرية ـ السد (قضاء المتن الشمالي) وجونية (قضاء كسروان) وحالات وعمشيت (قضاء جبيل) أقوى المعارك الانتخابية بلديا واختياريا.

وكان الهجوم العسكري الإسرائيلي على الضاحية الجنوبية للعاصمة بيروت، أعاد الحيوية إلى الواقع السياسي الذي كان يحاول من خلاله أركان الدولة معالجة الملفات الوطنية، وفي مقدمتها أزمة سحب السلاح من مختلف القوى الحزبية وبسط سيادة الدولة على كامل أراضيها، بعيدا من الضوضاء الإعلامي السائد على غير مستوى.

وكان واضحا ارتفاع النبرة اللبنانية لجهة مطالبة المجتمع الدولي بشكل عام والمعنيين باتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 27 نوفمبر الماضي في شكل خاص، وهما الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا الراعيتان لهذا الاتفاق، والتأكيد على ان هذا العدوان الإسرائيلي المتفلت من روابط أو قيود، يعطل كل مساعي الحلول التي تعمل عليها الدولة اللبنانية. وكذلك لفت التأكيد على انه كلما تقدمت المساعي خطوات إلى الإمام، أتت إسرائيل لتعيدها إلى نقطة الصفر، لجهة مطالبة مضادة بعدم تسليم السلاح، مع استهداف الغارات والهجمات الإسرائيلية معظم المناطق اللبنانية وخصوصا الضاحية الجنوبية. ولفت أن أيا من سكان المنطقة لم يقض بالغارة الجوية الإسرائيلية التي نفذت بعد ساعة وربع الساعة على إطلاق الناطق باسم الجيش الإسرائيلي أفيخاي أدرعي تحذيره، غير أن المفارقة أن ستة أشخاص أصيبوا بجروح جراء إطلاق الرصاص بكثافة في الهواء لتنبيه الأهالي إلى ضرورة مغادرة المنطقة الآيلة إلى الاستهداف. وقالت مصادر مطلعة لـ«الأنباء»: «التبريرات الإسرائيلية لتوجيه الغارة غير مقنعة، خصوصا ان الساحة اللبنانية مكشوفة أمام المجتمع الدولي، والجيش اللبناني يقوم بكل ما هو مطلوب منه. فيما تقفز إسرائيل عن لجنة الاشراف على اتفاق وقف إطلاق النار، وهي المكلفة بموجب الاتفاق معالجة اي خرق للقرار 1701، بالتعاون مع الجيش اللبناني وقوات الأمم المتحدة، الأمر الذي يبطل كل الذرائع الإسرائيلية».

وأضافت المصادر: «في وقت كانت الحكومة تستعد للبناء على النتائج الإيجابية للاجتماعات التي عقدها الوفد اللبناني مع صندوق النقد الدولي على مدى اسبوع في العاصمة الأميركية واشنطن، واستكمال مسيرة الاصلاح المطلوبة محليا ودوليا، من خلال ما أقرته الحكومة وما أكده مجلس النواب وخصوصا بما يتعلق بالسرية المصرفية، أتى هذا العدوان الإسرائيلي ليعيد الإرباك إلى الساحة، في إشارة واضحة إلى نية اسرائيل بمنع الدولة اللبنانية من النهوض وابقاء ساحتها مسرحا لتنفيذ أهدافها التي تتجاوز لبنان لتشمل المنطقة».

ولا تستبعد المصادر ان تحاول إسرائيل من خلال توسيع عدوانها، توجيه الرسائل في اتجاهات عدة، والعمل على استمرار التوتر الإقليمي لإبقاء الباب مفتوحا أمام استهداف أي تقدم في مفاوضات الملف النووي الايراني، خصوصا في ظل الاجواء الإيجابية التي يعلن عنها.

رئيس الحكومة نواف سلام ووزير الداخلية أحمد الحجار خلال إطلاق غرفة العمليات الخاصة للانتخابات البلدية (محمود الطويل)

النائب سعيد الأسمر لـ «الأنباء»:
حكمة العهد لا تعني تهاونه في قرار بسط نفوذ الدولة على كامل أراضيها

بيروت ـ زينة طبّاره

د.سعيد الأسمر

قال عضو تكتل «الجمهورية القوية» النائب د.سعيد الأسمر في حديث إلى «الأنباء» ان رئيس الجمهورية العماد جوزف عون «يصر على توظيف العقل والحكمة في كيفية سحب سلاح الحزب، لمنع البلاد من الانزلاق إلى توترات وصدامات هي في غنى عنها. إلا ان حكمة العهد في هذا المقام، لا تعني إطلاقا تهاونه في قرار بسط الدولة لنفوذها على كامل الأراضي اللبنانية، أو تعليقه تنفيذ القرارات الدولية واتفاق وقف إطلاق النار. من هنا ضرورة مساندة العهد في توجهاته لأن النهاية ستكون مشرقة لا محال».

وأضاف الأسمر انه «لا خيار أمام حزب الله سوى تسليم سلاحه للدولة اللبنانية دون قيد أو شرط، خصوصا ان قرار حصر السلاح بيد الدولة اتخذ محليا ودوليا ولا تراجع عنه، بحسب ما جاء أولا في كل من خطاب القسم للرئيس جوزف عون والبيان الوزاري لحكومة الرئيس نواف سلام، وثانيا في القرارات الأممية 1559 و1680 و1701، والملحقات في اتفاق وقف إطلاق النار الذي وافق عليه بكامل إرادته».

إلى ذلك، رأى الأسمر أن المطلوب عملا بالقوانين اللبنانية المرعية، التشدد بملاحقة السوريين المقيمين على الأراضي اللبنانية بطريقة غير شرعية، ورصد الحدود اللبنانية مع سورية قدر المستطاع، لاسيما المعابر غير الشرعية».

ودعا إلى التفاهم والتعاون مع السلطات السورية الجديدة على ضبط الحدود من الجهتين، وان تتحرك أمنيا بالدرجة الثانية لترحيل، ليس فقط المخالفين لقانون الإقامة والعمل، بل أيضا فلول النظام السابق المختبئين في لبنان، إنفاذا لقانون تبادل المجرمين بين الدول».